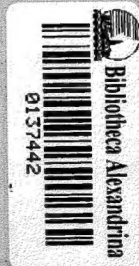


٢٥

سلسلة المعارف

التضخم

أحمد النجار



دار النشر

سلسلة المعارف

بشرى عليها

دكتور / رضا فودة

التضخم

أحمد النجار

خبير بمركز الدراسات الاستراتيجية - مؤسسة الأهرام

اسم الكتاب : التضخم
اسم المؤلف : أحمد النجار
الجمع التصويري والإخراج : المكتب العربي للمعارف
رقم الإيداع : ٩٥/٥٠١٥
الترقيم الدولي : I.S.B.N: 977-276-082-7

الناشر

حقوق التوزيع في مصر والعالم العربي

للمكتب العربي للمعارف

١٠ ش الفريق محمد رشاد حسن

مصر الجديدة - ميدان الحجاز

ت: ٢٤٢١٥٢٦

جميع حقوق الطبع والتوزيع مملوكة للناشر ويحظر النقل، أو الترجمة، أو الاقتباس من هذا الكتاب في أي شكل سواء أكان جزئياً أم كلياً بدون إذن خطي من الناشر، وهذه الحقوق محفوظة بالنسبة إلى كل الدول العربية، وقد اتخذت إجراءات التسجيل والحماية في العالم العربي بموجب الاتفاقيات الدولية لحماية الحقوق الفنية والأدبية.

مقدمة

يعد ارتفاع أسعار السلع والخدمات هو الصورة التقليدية للتضخم، لكن الحقيقة أن ارتفاع الأسعار هو المؤشر -في الظروف العادية- الذي يدل على وجود التضخم في أى اقتصاد، لكن في بعض الحالات الخاصة يكون هناك تضخم مكبوت لا يترافق مع ارتفاع الأسعار، ولذلك لا يمكننا تعريف التضخم بأنه ارتفاع الأسعار، لأن هذا الارتفاع مؤشر على وجود التضخم، أما التضخم ذاته فإنه يعنى وجود فجوة بين العرض المتاح والمحدد من السلع والخدمات والطلب الفعال أى المقترن بالقدرة على الشراء والذي يزيد عن العرض المتاح. وهذه الفجوة المتمثلة في زيادة الطلب عن العرض تؤدي إلى زيادة الأسعار التي هي المؤشر التقليدي على وجود التضخم في أى اقتصاد.

وكان التضخم طوال سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية يرتبط بظروف خاصة مثل نشوب الحروب التي تؤدي إلى توجيه الجهاز الإنتاجي لإنتاج المعدات العسكرية وإلى توجيه جزء من قوة العمل إلى ميادين القتال مما يؤدي إلى انخفاض المعروض من السلع والخدمات عن الطلب عليها، الأمر الذي كان يؤدي لارتفاع أسعارها، كذلك فإن فترات الانتقال من سياسات

اقتصادية إلى أخرى أو فترات افتقاد الجماهير للثقة فى النظام السياسى والاقتصادى تشهد عادة درجات عالية من الإقبال على شراء الأصول الثابتة مثل الأراضى والسلع الضرورية والسلع المعمرة فى ظل المخاوف من حدوث ارتفاع للأسعار فيؤدى هذا الإقبال على الشراء أى زيادة الطلب الفعال مع ثبات العرض من السلع والخدمات، إلى حدوث ارتفاع فى الأسعار يمكن أن يتطور إلى مستويات مرتفعة، وكأن سلوك المستهلكين بناء على افتقادهم للثقة فى النظام السياسى والاقتصادى ومخاوفهم من حدوث التضخم يمكن أن يؤدى بالضبط إلى إحداث حالة من التضخم. لكن الأمر يختلف بعد ذلك وأصبحت أغلب اقتصاديات العالم تتعايش بشكل دائم وفى الظروف العادية مع مستويات متباينة من التضخم.

المدارس الفكرية وظاهرة التضخم

يرى ابن خلدون أن تكلفة الإنتاج هي أساس الأسعار، وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار أى حدوث التضخم يرتبط بارتفاع تكاليف الإنتاج بصورة أساسية، وكان ابن خلدون يرى أن ارتفاع الأسعار أى حدوث التضخم يرتبط بتزايد النشاط الاقتصادي، وهي نفس الفكرة التي صاغها كينز^(١) وفيليبس بشكل مختلف وفي إطار نظري جديد بعد ابن خلدون بنحو سبعة قرون.

وإذا تركنا ابن خلدون لنتبع علم الاقتصاد الحديث الذي ظهر أواخر القرن الثامن عشر فإن المدارس الفكرية المختلفة في علم الاقتصاد لها مواقف متباينة بشأن ظاهرة التضخم.

فبالنسبة للمدرسة الكلاسيكية التي كانت على قمة الفكر الاقتصادي الغربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فإنها اقترحت وجود حالة المنافسة الكاملة، وأشارت إلى أن الأسعار تتحدد بالتفاعل الحر بين العرض والطلب، وتعد نظرية كمية النقود هي المعبر عن تفسير المدرسة الكلاسيكية لحركة الأسعار، وقد صاغ «أرفنج فيشر» معادلته الشهيرة المعروفة باسمه

(١) العالم الاقتصادي البريطاني «اللورد جون مينارد كينز».

والتي تلخص في أن كمية النقود المتداولة \times سرعة دورانها = حجم الناتج \times المستوى العام للأسعار.

أى أن المستوى العام للأسعار = $\frac{\text{كمية النقود المتداولة} \times \text{سرعة دورانها}}{\text{حجم الناتج}}$ وهذه المعادلة تعنى أن المستوى العام للأسعار يتوقف على تفاعل كمية النقود وسرعة دورانها أى الطلب مع حجم الناتج أى العرض (المعرض من السلع).

وقد قام عدد من الاقتصاديين الذين ينتمون للمدرسة الكلاسيكية بتطوير نظرية كمية النقود فيما عرف بمعادلة كمبريدج التي لا تختلف عن نظرية كمية النقود سوى في أنها تراعى أن كمية النقود المتاحة لدى الأفراد لا يتم إنفاقها فوراً على الاستهلاك أو الاستثمار، وإنما يتم إنفاقها على دفعات، أى أن الأفراد يحتفظون بجانب من دخلهم النقدي كأرصدة لإنفاقها خلال الفترة من تسلمهم دخلهم النقدي وليكن في بداية كل شهر بالنسبة للموظفين إلى بداية الشهر القادم عندما يتسلمون رواتبهم الجديدة، أى أن هناك طلباً على النقود كنقود عند بداية كل شهر لتمويل استهلاك شبه منتظم في فترة الشهر، وهو طلب يشكل نسبة من الدخل الفردي ونسبة من الدخل القومي لأى بلد.

وتتلخص معادلة كمبريدج في أن كمية النقود = الطلب على

النقود × المستوى العام للأسعار × الناتج.

وتبعاً لهذه المعادلة فإن المستوى العام للأسعار = $\frac{\text{كمية النقود}}{\text{الطلب على النقود} \times \text{الناتج}}$
وبالتالى فإنه وفقاً لمعادلة كمبردج فإن حركة الأسعار أو معدل التضخم يتناسب طردياً مع كمية النقود ويتناسب عكسياً مع حجم الناتج ومعدل الطلب على النقود أى أنه كلما زادت كمية النقود المصدرة فى دولة فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار أى حدوث التضخم إذا لم ترتفع كمية الناتج أو يتغير معدل الطلب على النقود، بما يبقى الأسعار عند مستوياتها قبل زيادة كمية النقود المصدرة.

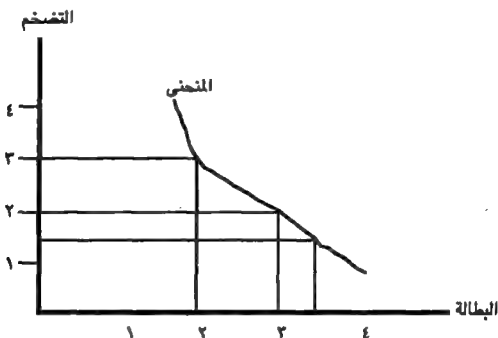
أما بالنسبة للنظرية الكينزية نسبة إلى مؤسسها ورائدها الاقتصادى الإنجليزى اللورد «جون مينارد كينز»، فإنها أحدثت نقلة نوعية هائلة فى تفسير التضخم وفى تحديد كيفية حدوثه. وترى النظرية الكينزية أن التضخم وهو زيادة الطلب الفعلى عن العرض المتاح من السلع والخدمات بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات فى كمية النقود وفى أسعار الفائدة وفى مستوى التشغيل فى الجهاز الإنتاجى لأى بلد، فمثلاً تؤدي الزيادة فى كمية النقود إلى انخفاض أسعار الفائدة وإلى زيادة حجم السيولة النقدية التى يحتفظ بها الأشخاص نتيجة لانخفاض أسعار الفائدة، وإلى زيادة الميل للاستهلاك.

ومع انخفاض أسعار الفائدة وزيادة الميل للاستهلاك فإن المشروعات القائمة ترفع مستويات التشغيل فيها كما يبدأ رجال الأعمال فى الاقتراض بأسعار فائدة منخفضة لتمويل استثمارات جديدة بتشجيع من زيادة الميل للاستهلاك. ونظرا لأن الزيادة فى الطلب الفعلى نتيجة زيادة كمية النقود وانخفاض أسعار الفائدة تسبق الزيادة فى الإنتاج نتيجة الاستثمارات الجديدة فإن «كينز» يرى أن زيادة الطلب الفعلى فى صورة ارتفاع الأسعار عندما يرتفع مستوى الطلب عن مستوى العرض تؤدي لحدوث التضخم الذى يتجسد فى زيادة الأسعار.

والحقيقة أن «كينز» قد أوضح بجلء الفارق بين تأثير زيادة الطلب الفعلى لأى سبب على التضخم فى اقتصاد فى حالة تشغيل كامل «اقتصاد منتعش» وبين تأثير هذه الزيادة على التضخم فى اقتصاد فى حالة تشغيل غير كامل «اقتصاد غير منتعش»، فإذا كان الاقتصاد فى حالة تشغيل كامل فإن أى زيادة فى الطلب الفعلى لما يتجاوز العرض المتاح من السلع والخدمات تعنى حدوث التضخم الذى يتجلى فى ارتفاع كبير للأسعار. أما فى حالة زيادة الطلب الفعلى فى اقتصاد لم يصل لمستوى التشغيل الكامل فإن هذه الزيادة تحفز ارتفاع مستوى التشغيل بصورة أساسية، ووفقا لهذا التحليل الكينزى للتضخم فإن هناك علاقة عكسية بينه وبين البطالة، فإذا ارتفع معدل التضخم

انخفض معدل البطالة والعكس صحيح، وذلك لأن ارتفاع التضخم يرتبط بزيادة الطلب الفعلى لما يتجاوز العرض المتحقق من السلع والخدمات من التشغيل الكامل للجهاز الإنتاجى، ومعروف أن حالة التشغيل الكامل تعنى وصول معدل البطالة إلى حده الأدنى.

وقد صاغ الاقتصادى «فيليبس» الذى ينتمى للمدرسة الكينزية العلاقة بين التضخم والبطالة من خلال المنحنى الشهير باسمه والمحدب تجاه نقطة الأصل والذى يوضح العلاقة العكسية بينهما (انظر الرسم) وقد ظل هذا المنحنى يتمتع بمصدقية عالية إلى أن تعرضت الاقتصادات الرأسمالية عالية التطور لارتفاع معدلات التضخم والبطالة معا فى السبعينيات مما قوض مصداقية



منحنى «فيليبس» ووجه ضربة النظرية الكينزية فى تفسير التضخم بما مهد الطريق لهيمنة مدرسة النقديين الجدد التى تزعمها «ميلتون فريدمان» على الفكر الاقتصادى الغربى، وتذهب مدرسة النقديين الجدد إلى أن المصدر الرئيسى للتضخم هو ارتفاع معدل نمو كمية النقود عن معدل نمو حجم الإنتاج من السلع والخدمات.

أما بالنسبة للمدرسة «الحدية» المعروفة بالمدرسة السويدية نظرا لأن معظم المفكرين الذى ينتمون إلى هذه المدرسة كانوا من السويد، فإن تحليلها للتضخم يتضمن حساب التوقعات المستقبلية بالنسبة للطلب والعرض فضلا عن العلاقة بين الطلب والعرض القائمين فعلا. وقد وضع الاقتصادى السويدى «فالراس» قانونا معروفا باسمه لإيضاح العلاقة بين التضخم وبين التفاعل المستقبلى للطلب والعرض.

أما بالنسبة للمدرسة الماركسية نسبة إلى «كارل ماركس» فإنها تناولت قضية تحديد حركة أسعار السلع والخدمات من خلال التأكيد على مفهوم ماركس الخاص بـ «سعر السوق» الذى يرى أن السعر الذى تباع به السلعة أو الخدمة فى السوق والذى يتذبذب حول سعر تكلفة الإنتاج مضافا إليه الربح وفقا لمتوسط معدل الربح فى الفرع الإنتاجى الذى ينتج السلعة محل التسعير. وترتبط على ذلك فإن ارتفاع تكلفة إنتاج السلع والخدمات يؤدى إلى

حدوث التضخم، كما أن محاولات الرأسماليين أو رجال الأعمال لرفع أرباحهم من خلال رفع أسعار السلع والخدمات تعنى تعريض الاقتصاد للتضخم.

وقد أشار «ماركس» إلى أن معدل الربح = $\frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأس المال الثابت} + \text{رأس المال المتغير}}$

١- فائض القيمة: هو حجم العمل الذي يقدمه الفرد العامل لصاحب العمل خلال فترة زمنية محددة.

٢- رأس المال المتغير: هو القيمة الإجمالية لجميع قوى العمل التي يستخدمها الرأسمالي في وقت واحد، ويقاس طردياً مع عدد العمال.

٣- رأس المال الثابت: هو الأصول لأى مشروع وهى الآلات والأرض والمباني.

وأوضح ماركس أن زيادة مستوى الميكنة فى ظل عمليات التحديث التكنولوجى تؤدي إلى ارتفاع نصيب رأس المال الثابت من إجمالى رأس المال. وبالتالي فإن معدل الربح الذى يحققه رأس المال الثابت يتراجع بشكل مستمر ولا يمكن إيقاف هذا التراجع إلا بتخفيض الأجور فى سوق المنافسة الكاملة أو برفع أسعار السلع والخدمات فى الأسواق ذات الطابع الاحتكارى بما يؤدي إلى تعريض الاقتصاد لحالة التضخم.

أنواع التضخم

إذا كان التضخم هو وجود فجوة بين الطلب الفعال (الأكبر) والعرض المتاح (الأقل) من السلع والخدمات بما يؤدي لارتفاع أسعارها، أو هو وجود قدرة لدى الشركات التي تتمتع بوضع احتكاري أو شبه احتكاري على رفع أسعار السلع والخدمات التي تنتجها بغض النظر عن مستوى الطلب عليها، فإن هناك أنواعا متعددة من التضخم يمكن التمييز بينها على النحو التالي:

١- التضخم العادي:

ينتج التضخم العادي عن زيادة الطلب الفعال على السلع والخدمات بسبب الزيادة الطبيعية للسكان وتطور احتياجاتهم، وفي ظل قيام الدولة بتمويل جانب من الإنفاق العام عن طريق إصدار النقود بلا غطاء من الإنتاج أو الذهب، وفي ظل التأخر الطبيعي لاستجابة الجهاز الإنتاجي للزيادة في الطلب الفعال، حيث إنه من المعروف أن زيادة الطلب الفعال تؤدي إلى تشجيع المشروعات القائمة على رفع مستوى التشغيل فيها لزيادة الإنتاج من السلع والخدمات التي يوجد طلب فعال عليها، كما تشجع على إنشاء استثمارات جديدة للاستجابة للطلب الفعال المشار إليه، لكن طرح السلع والخدمات

الناجمة عن رفع مستوى التشغيل للجهاز الإنتاجى يستغرق وقتا حتى ولو كان قصيرا، كما أن طرح السلع والخدمات المنتجة من الاستثمارات الجديدة التى أنشأت بتشجيع من زيادة الطلب الفعال يستغرق وقتا أطول، وخلال الوقت الفاصل بين زيادة الطلب الفعال وبين الاستجابة له تكون هناك زيادة فى الأسعار. كذلك فإن الدخول الموزعة على عناصر الإنتاج المشاركة فى رفع مستوى التشغيل للجهاز الإنتاجى القائم، والمشاركة فى تنفيذ وتشغيل الاستثمارات الجديدة تتحول بدورها إلى طلب فعال قبل طرح الإنتاج أو العرض المقابل له بما يؤدى إلى الارتفاعات العادية للأسعار أو التضخم العادى الذى تتعايش معظم اقتصادات العالم معه.

٢- التضخم المتسلسل :

يمكن القول إن التضخم المتسلسل هو أحد أشكال التضخم العادى لكنه يرتبط بشكل خاص ببدايات خروج أى اقتصاد من مرحلة الركود أى انخفاض فى الإنتاج. فعندما يبدأ أى اقتصاد يعاني من تباطؤ معدل النمو أو الركود فى تجاوز هذه الحالة والدخول إلى حالة النمو أو الانتعاش فإن أسعار السلع والخدمات تبدأ فى الارتفاع بنسب محدودة فى البداية نتيجة تحول الدخول الموزعة على العاملين فى الاستثمارات الجديدة إلى طلب فعلى بأسرع من قدرة تلك الاستثمارات الجديدة على إنتاج السلع والخدمات. لكن

إذا استمر ارتفاع الأسعار المحدود فى التزايد فإنه قد يخلق مخاوف لدى المستهلكين من استمرار ارتفاع الأسعار بما يدفعهم للدخول فى سباق للتخلص من النقود لشراء السلع والخدمات وهو سلوك يؤدي لتزايد معدل التضخم بشكل سريع، ويمكن أن يؤدي هذا التضخم المتسلل إلى كبح النمو أو الانتعاش الاقتصادى إذا تزايد إلى مستويات تفرض تدخل السلطات النقدية والإدارة الاقتصادية فى الدولة لوضع السياسات المالية والنقدية الكفيلة بالسيطرة على هذا التضخم، حيث إنه من المعروف أن السياسات المالية والنقدية الكلية التى تستخدم للسيطرة على التضخم مثل رفع أسعار الفائدة وزيادة الضرائب وطرح السندات وتجميد الأجور والأسعار وغيرها مما سيأتى ذكره فيما بعد.. هذه السياسات تؤدي إلى كبح النمو والانتعاش الاقتصادى، ويمكن تسمية التضخم المتسلل إذا بلغ المستوى الذى يفرض على الدولة انتعاش عدد من السياسات لمكافحته بشكل يؤدي لكبح النمو الاقتصادى.. يمكن تسميته بالتضخم المتسلل الكابح للنمو.

ونظرا للأثار الاقتصادية الوخيمة للتضخم المتسلل الكابح للنمو فإن الإدارة الاقتصادية والسلطات المالية والنقدية فى أى دولة لابد من أن تستخدم الأدوات المالية والنقدية والسياسات الكلية اللازمة لانتعاش الاقتصاد والسيطرة على التضخم بدرجة عالية من المرونة والكفاءة حتى لا يحدث

التضخم المتسلل ويتطور إلى تضخم متسلل كايح للنمو يؤدي إلى عرقلة انتعاش الاقتصاد.

٣- التضخم الجامح :

يعد التضخم الجامح أسوأ أشكال التضخم وأكثرها تخريبا للاقتصاد، بل إنه يمكن أن يقوض النظام الاقتصادي بأسره ويهدد بتقويض النظام السياسي والاجتماعي القائم، وينشأ التضخم الجامح كحالة خاصة شديدة التطرف من التضخم العادي، وهو يحدث بالضبط عندما تؤدي الزيادة العادية في الطلب الفعال في بدايات مرحلة الانتعاش أو في المراحل الانتقالية من نظام اقتصادي لنظام آخر أو في الفترات التي تعقب أي حرب... عندما تؤدي هذه الزيادة في الطلب الفعال إلى ارتفاع الأسعار بشكل يثير سخط أصحاب الدخول شبه الثابتة أي الرواتب والأجور ويدفعهم للمطالبة بزيادة أجورهم ومرتباتهم، وبالطبع تؤدي زيادة المرتبات والأجور إلى رفع تكاليف الإنتاج التي يحملها أصحاب الأعمال على أسعار السلع مما يؤدي لزيادة الأسعار مرة أخرى وتكرر الدورة وتتسارع معدلاتها بشكل جنوني يقود الأسعار إلى مستويات خيالية وخاصة إذا حدثت هذه الحالة في أعقاب أي حرب أو فترات افتقار الجماهير للثقة في النظام السياسي والاقتصادي القائم.

ومن المؤكد أن الإدارة الاقتصادية والسلطات المالية والنقدية تكون مسئولة إلى حد بعيد عن تطور التضخم العادى إلى تضخم مدمر لأنها هى فى النهاية التى تستسلم لدورة التسارع فى التضخم حتى يصل للتضخم الجامح من خلال قيامها بإصدار النقود بلا غطاء من الإنتاج أو الذهب، ولأنها هى التى تملك إتخاذ القرارات السيادية والتحكيمية، وتملك استخدام الأدوات المالية والنقدية الكفيلة بالسيطرة على التضخم.

ويعد التضخم الجامح الذى ضرب الاقتصاد الألمانى فى أعقاب الحرب العالمية الأولى هو النموذج الأكثر جموحا للتضخم فى التاريخ الاقتصادى للعالم. فعندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها كانت الديون الداخلية للحكومة الألمانية أى القروض التى حصلت عليها من الشعب الألمانى والتى كان الجانب الأكبر منها عبارة عن أنون خزانة أصدرها بنك الرايخ -البنك المركزى الألمانى آنذاك- قد بلغت نحو ٥٥.٢ مليار مارك ألمانى. ولما كانت الحكومة الألمانية مضطرة لسداد قيمة أنون الخزانة التى حل أجلها ولما كانت إيراداتها لاتسمح بذلك فإن البنك المركزى الألمانى بدأ فى إصدار الأوراق النقدية لسداد التزاماته دون أن يكون لها غطاء من الإنتاج أو الذهب، وقد تحولت الأوراق النقدية التى أصدرها البنك لسداد التزاماته إلى طلب فعال ليقابله عرض من السلع والخدمات فأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار، وبدأت

ضغوط العمال والموظفين لرفع الأجور والمرتبات ونجحت فى ذلك فارتفعت تكاليف الإنتاج وارتفعت الأسعار مرة أخرى وبدأت الدورة الجهنمية للتضخم الجامع فى التسارع بشكل مذهل وغير مسبوق أو ملحوظ فى التاريخ الاقتصادى لأى دولة، ومع استمرار بنك الرايخ فى إصدار النقود بلا غطاء إنتاجى أو ذهبى لسداد التزاماته وتمويل الإنفاق الحكومى انهار المارك الألمانى وقفزت معدلات التضخم بشكل هائل. وقد تضاعفت أسعار الخدمات بنحو ٥٠٠ (خمسمائة) مرة خلال الفترة من عام ١٩١٨ وحتى عام ١٩٢٢ ثم وصل ارتفاع الأسعار إلى مستويات جنونية عام ١٩٢٣ لدرجة أن المارك الذهبى كان يساوى تريليون مارك ورقى. وكان العمال والموظفون يسابقون الزمن لإنفاق كل دخلهم على شراء السلع والخدمات بمجرد تسلم أجورهم ومرتباتهم حتى لاتفقد قيمتها بسبب التضخم الجامع حيث كانت الأسعار تتضاعف من ساعة لأخرى بشكل هستيرى أغرب من الخيال، وإدارك مسئولية بنك الرايخ -البنك المركزى الألمانى آنذاك- عن حالة التضخم الجامع التى ضربت الاقتصاد الألمانى فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، يكفى أن نعلم أن قيمة أنونات الخزنة القائمة فى نوفمبر عام ١٩٢٣ بلغت نحو ١٩١.٦ مليون تريليون مارك. كما بلغت الأوراق النقدية التى أصدرها بنك الرايخ والتى كانت متداولة نحو ٤٩٦.٥ مليون تريليون مارك فى ديسمبر عام ١٩٢٣.

وتجدر الإشارة إلى أن التضخم الجامع الذى شهدته ألمانيا خلال الفترة من ١٩١٨ وحتى ١٩٢٣ لم يتكرر إطلاقاً فى أى دولة وهو بذلك يشكل حالة فريدة. وهناك مستويات من التضخم المنفلت أو الجامع حدثت فى بعض بلدان أمريكا اللاتينية وفى يوغوسلافيا بعد تفككها وفى الدول التى تأسست بعد تفكك الاتحاد السوفيتى السابق لكنها لاتقارن على الإطلاق بالنموذج التاريخى الأشهر للتضخم الجامع الذى حدث فى ألمانيا من ١٩١٨-١٩٢٣. وإيضاح ذلك يكفى أن نذكر أن الرقم القياسى للأسعار فى ألمانيا بلغ ١٠٠ تريليون فى نهاية عام ١٩٢٣ باعتبار أن سنة الأساس هى بداية عام ١٩١٨. فى حين أن أكبر معدلات التضخم المسجلة فى العالم بلغت ١٤٣١٦٪ فى نيكارجوا عام ١٩٨٨، ٧٤٨٢٪ فى بيرو عام ١٩٩٠، ٢٧٣٩٪ فى البرازيل عام ١٩٩٠، ٣٠٨١٪ فى الأرجنتين عام ١٩٨٩، ٤٩٢٨٪ فى أوكرانيا عام ١٩٩٣، ٦١٤٧٪ فى يوغوسلافيا عام ١٩٩٢. وبالطبع فإن معدل التضخم فى البلدان المذكورة برغم جموحه لايقارن على الإطلاق بمأساة التضخم الجامع فى ألمانيا فى الفترة من ١٩١٨-١٩٢٣. ويمكن القول إن التضخم الذى أصاب نيكارجوا عام ١٩٨٨ والذى بلغ ١٤٣١٦٪ فى ذلك العام كان يحدث فى يوم واحد وربما فى أقل من يوم فى ألمانيا فى بعض الأوقات خلال الفترة العvisية للتضخم الجامع الذى خربها بعد الحرب العالمية الأولى.

وعلى أى حال فإنه فى ظل التضخم الجامع يكون الاقتصاد مصابا بحالة من الاضطراب والحمى ولا يمكن تخطيط الاستثمارات الجديدة لأنه لا يمكن توقع أسعار السلع أو أسعار مدخلات الإنتاج أو أجور العاملين ومرتبات الموظفين، وهو وضع يؤدي لجمود نمو الاقتصاد وينخله فى حالة من التخبط والركود العميق وربما الانهيار الشامل إذا لم تتخذ الإدارة الاقتصادية والسلطات النقدية الإجراءات الكفيلة بالسيطرة على التضخم الجامع.

وبالنظر إلى الجدول رقم (١) سنجد أن جموح معدل التضخم قد تراقق مع انخفاض الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى فى البلدان التى تعرضت لأعلى معدلات التضخم فى السنوات الأخيرة. وبالنسبة للاستثناءات التى حدث فيها نمو مع تضخم مرتفع لدرجة الجموح أو حدث انكماش اقتصادى برغم تراجع معدل التضخم فإن ذلك يعود إلى حركة العوامل الاقتصادية الأخرى المؤثرة سلبا أو إيجابا فى معدل نمو الاقتصاد.

جدول (١١)
معدلات النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي
في دول تعاني من التضخم المنفك نمو المجموع

	بنين		لوكزاميا		نيكاراجوا		الزيمبابوي		
	معدل التضخم	معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي	معدل التضخم	معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي	معدل التضخم	معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي	معدل التضخم	معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي	
١٩٨٨	٪١٦٧	٪٨.٣-		٪١٤٢١١	٪١٧.٥-	٪٣٤٣	٪١.٩-	٪٨٥	٪٠.٣
١٩٨٩	٪٣٣٩٩	٪١١.٦-		٪٤٧.٩	٪١.٧-	٪٣.٨١	٪١.٣-	٪١٣٠	٪٣.٣
١٩٩٠	٪٧٤٨٣	٪٤.٤-		٪٧٤٥٥	٪٠.٣-	٪٣٣١٥	٪٠.١	٪٣٣٩	٪٤.٤-
١٩٩١	٪٤.٩	٪٣.٧	٪١١	٪١١.٩-	٪٠.٢-	٪١٧٣	٪٨.٩	٪٤١٤	٪٠.٩
١٩٩٢	٪٣٣	٪٣.٨-	٪١٤٤٥	٪١٧-	٪٣٣.٧	٪٣.٤	٪٧.٨	٪٩١١	٪٠.٩-
١٩٩٣	٪٤٩	٪٧.٠	٪٤٩٧٨	٪١٧-	٪٣٠	٪٠.٥-	٪١١	٪٣١.٣	٪٥

I.M.F, World Economic Outlook, May 1994

٤- التضخم المبكوت :

يعد التضخم المبكوت من أنماط التضخم التي تنتشر بقوة في البلدان التي تهيمن فيها الدولة على الاقتصاد وفي الدول التي تأخذ بالتخطيط المركزي وبالتحكم في الأسعار، كما ينتشر هذا النمط من التضخم في الدول التي تمر بظروف الطوارئ أو الحرب. ويحدث هذا النوع من التضخم عندما يرتفع الطلب الفعال عن العرض المتاح من السلع والخدمات بسبب إصدار الدولة للنقود دون غطاء من الإنتاج أو الذهب والعملات الحرة بغرض تمويل الإنفاق العام للدولة المهيمنة على الاقتصاد أو للدولة التي في حالة حرب، والمنطقي في هذه الحالة أن ترتفع الأسعار نتيجة زيادة الطلب عن العرض. لكن الدولة المسيطرة على الاقتصاد أو التي في حالة حرب تلجأ إلى التحديد التحكمي لأسعار السلع والخدمات بأقل من السعر الذي يمكن أن يسود في حالة تفاعل العرض والطلب بشكل حرب دون تدخل من الدولة، ونظراً لأن السلع والخدمات المتاحة أقل من الطلب عليها عن الأسعار التي حددتها لها الدولة فإن الدولة تقوم بتحديد حصص استهلاكية لكل فرد من هذه السلع والخدمات. وكأن الدولة تكون قد كبتت أو قيدت تحول الفجوة بين الطلب الفعال (الأكبر) وبين العرض المتاح (الأقل) إلى ارتفاع في الأسعار، وهذا ما يبرر تسمية هذا النمط من وجود التضخم بكون وجود مظهره وهو ارتفاع الأسعار بالتضخم المبكوت.

وإذا كانت الدولة قد قيدت الأسعار وحددت حصص استهلاكية للأفراد بسبب حالة خاصة مثل الطوارئ أو الحرب فإن هذا التقييد يعني أن هناك قوة شرائية لدى الأفراد لا يقابلها عرض للسلع والخدمات، وعندما ينتهي الظرف الطارئ أو الحرب فإنه إذا رفعت الدولة يدها عن التسعير التحكيمي للسلع والخدمات فإن القوة الشرائية المتاحة للأفراد تتحول إلى طلب فعال محموم قد يؤدي إلى حدوث تضخم كبير إذا تدخلت الدولة مرة أخرى لوضع ضوابط للسيطرة عليه، وإذا اتخذ هذا التدخل صورة تحديد أسعار تحكيمي للسلع والخدمات وتحديد حصص للمواطنين فيها فإن ذلك يبقى على تضخم متزايد لكنه مكبوت ويشكل خطرا على الاقتصاد عند أى تخفيف لسيطرة الدولة على الأسعار.

وتجدر الإشارة إلى أن البلدان التي تعاني من التضخم المكبوت غالبا تتواجد بها أسواق سوداء للسلع والخدمات التي حددت الدولة أسعارها تحكيميا بأقل من الأسعار التي يمكن أن تسود في حالة التفاعل الحر بين العرض والطلب.

٥- التضخم المستورد :

التضخم المستورد هو نوع من التضخم يرتبط بالمعاملات الخارجية في مجال تجارة السلع والخدمات، فمثلا عندما ترتفع أسعار السلع التي

تستوردها أى دولة لأى سبب فإن ذلك يعنى أن قسما هاما بين السلع المتداولة فى هذه الدولة سوف ترتفع أسعاره بما يرفع المعدل العام لارتفاع الأسعار الذى يؤخذ كمؤشر للتضخم من ناحية ويؤدى إلى خلق موجة من ارتفاع أسعار السلع المناظرة التى تنتجها هذه الدولة ويقود فى النهاية إلى موجة عامة من ارتفاع أسعار كافة السلع والخدمات من ناحية أخرى. ومع التأثيرات السلبية التى يتعرض لها أصحاب الدخل الثابتة وشبه الثابتة من العمال والموظفين بسبب تزايد أسعار السلع المستوردة فإنهم يطالبون بزيادة الأجور والمرتبات، وعندما يحدث ذلك فإن هذه الزيادة تتحول بدورها إلى طلب فعال يمكن أن يغذى موجة تضخمية إذا لم يكن الجهاز الإنتاجى المحلى قادرا على الاستجابة لهذا الطلب الفعال.

وإذا كان من المنطقى أن تؤدى زيادة أسعار الواردات إلى تقليل طلب الدولة عليها لمحاورة التضخم الذى يأتى من خلالها فإن ذلك يرتبط بشكل أساسى بمرونة الطلب المحلى على هذه الواردات أى بمدى قدرة هذه الدولة على الاستغناء عن السلع المستوردة، ومدى قدرة الجهاز الإنتاجى داخل الدولة على إنتاج سلع مناظرة أو بديلة للسلع المستوردة. وإذا لم يكن بالإمكان تخفيض الواردات لأنها ضرورية أو إذا لم يكن من الممكن إنتاج بدائل محلية لها فإن ارتفاع أسعارها يكون ذا فعالية كبيرة فى خلق موجة تضخمية فى اقتصاد الدولة المستوردة.

ومن ناحية أخرى فإن الدولة عندما تتلقى تحويلات كبيرة من الخارج مثل تحويلات العاملين في الخارج التي ترد إلى مصر، فإن كمية النقود المتاحة داخل الدولة تتزايد، لكن ذلك لا يؤدي إلى حدوث التضخم لأن الأموال المحولة تكون بالعملة الحرة وليست بعملة الدولة. ولكن إذا سمحت الدولة باستخدام العملات الحرة الأجنبية في التعاملات داخل الدولة فإن ذلك يؤدي إلى تحويل التحويلات القادمة من الخارج إلى طلب فعال لايقلبه بالضرورة عرض مواز للسلع والخدمات بما يؤدي لحدوث تضخم يتجسد في ارتفاع أسعار السلع والخدمات. أما إذا استخدمت تحويلات العاملين بالخارج في تمويل واردات لمواجهة التزايد في الطلب الفعال كنتيجة لهذه التحويلات فإن ذلك يقلل من احتمالات حدوث تضخم إلا في حدود التضخم المرتبط بارتفاع أسعار الواردات إذا كانت قد ارتفعت. لكن هذا الوضع يعني زيادة جانب المدفوعات في الميزان التجاري للدولة. أما إذا استخدمت تحويلات العاملين بالخارج بشكل أساسي في تمويل الاستثمارات، فإنها تؤدي إلى آثار تضخمية محدودة في البداية كتلك التي تحدث عند بداية انتعاش أى اقتصاد، لكنها تؤدي في الأجل المتوسط والطويل إلى زيادة قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات بما يقلل احتمالات تعرضه للتضخم.

٦- التضخم الركودى :

التضخم الركودى هو ظاهرة خاصة تتجسد فى ارتفاع أسعار السلع والخدمات فى نفس الوقت الذى يرتفع فيه معدل البطالة، وذلك عكس الفكرة المحورية التى روجها المفكرون الكينزيون والتى كانت تركز على أن هناك علاقة عكسية بين معدلى البطالة والتضخم، فإذا ارتفع أحدهما انخفض الآخر. وقد كان حدوث ظاهرة التضخم الركودى فى السبعينيات ضربة قوية للمدرسة الكينزية أدت إلى أقول نجمها وصعود مدرسة النقديين الجدد التى ركزت تفسيرها لأسباب حدوث التضخم بأنه نمو النقود بمعدلات أسرع من معدلات إنتاج السلع والخدمات.

والحقيقة أن التضخم الركودى يعود إلى أنه حتى فى فترات الركود التى ينخفض فيها الطلب الفعال وينخفض فيها مستوى تشغيل الجهاز الإنتاجى وتتزايد خلالها معدلات البطالة، فإن سيادة الاحتكار بصورة مختلفة مثل الاحتكار الكامل أو احتكار القلة يجعل الشركات المهيمنة على الاقتصاد قادرة على رفع أسعار السلع والخدمات التى تنتجها حتى فى ظل حالات الركود، لأن هذه الشركات لا تتعرض لمنافسة حرة وكاملة حقيقية يجبرها على تخفيض الأسعار عندما ينخفض الطلب الفعال فى حالات الركود.

العوامل المؤثرة على التضخم

هناك سلة متنوعة من العوامل المؤثرة على معدل التضخم والتي تتفاعل معا لتحدد مستوى التضخم فى أى اقتصاد. وبما أن التضخم هو الفجوة بين الطلب الفعال (الأكبر) والعرض المتاح من السلع والخدمات (الأقل)، فإن كل العوامل المؤثرة على معدل التضخم فى أى اقتصاد تكتسب فعاليتها من تأثيرها على الطلب أو العرض فى هذا الاقتصاد.

وفى البداية ينبغى الإشارة إلى أنه كلما ارتفعت مرونة العرض أى قدرته على الاستجابة للتغير فى الطلب فإن زيادة الطلب قد لا تؤدى لحدوث التضخم طالما أن العرض المرن قادر على مواجهة هذا الطلب. لكن عندما يصل مستوى التشغيل فى الاقتصاد إلى أقصاه تقل أو تنعدم مرونة العرض فى الأجل القصير وعندئذ تؤدى أى زيادة فى الطلب الفعال إلى حدوث التضخم المتجسد فى صورة ارتفاع الأسعار. ومن ناحية أخرى كلما ازدادت مرونة الطلب أى قدرته على التغير إذا تغيرت الأسعار فإن هذا يضع قيودا على زيادة الأسعار، أما إذا كان الطلب محدودا أو عديم المرونة فإن أى زيادة فى أسعار السلع والخدمات لا تؤدى لانخفاض الطلب وإنما تفتح الباب لموجة

تضخمية، ومن المعروف أن اقتصادات الدول غير المتقدمة صناعيا تنقسم بانخفاض مرونة العرض والطلب بصفة عامة ومرونة العرض بشكل خاص مما يجعل تلك الاقتصادات أكثر عرضة للتضخم.

وإضافة إلى تأثير مرونة العرض والطلب على التضخم فإن حركة أسعار الفائدة وسعر الصرف والميل للائحة والميل للاستهلاك وطبيعة الموازنة العامة للدولة وحالة النمو الاقتصادي تؤثر بقوة في تحديد حالة التضخم في أى اقتصاد.

وبالنسبة لأسعار الفائدة فإنها كلما ارتفعت عن معدل التضخم فإنها تؤدي إلى تشجيع الادخار على حساب الاستهلاك (الطلب) وبالتالي تؤدي للضغط على معدل التضخم باتجاه الانخفاض وتزداد حركة أسعار الفائدة في التأثير على التضخم كلما تحركت كمتغير مستقل وليس كمتغير يلاحق حالة من التضخم المتسارع دون أن يتجاوزه.

وبالنسبة لسعر الصرف فإنه كلما ارتفع سعر صرف عملة الدولة مقابل العملات الأجنبية فإن ذلك يعنى انخفاض أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية، وهو وضع يساعد على إبقاء معدلات التضخم منخفضة، ورغم أنه يؤدي من ناحية أخرى إلى تشجيع الاستيراد إذا كانت التجارة الخارجية

للدولة تتسم بالتححرر، والعكس فى حالة اتجاه سعر صرف عملة الدولة للانخفاض مقابل العملات الأجنبية حيث يؤدى ذلك إلى ارتفاع أسعار الواردات فى سوق هذه الدولة عند تقويمها بعملتها المحلية ويؤدى إلى تغذية موجة تضخمية على نحو ما عرضنا فى تناولنا لظاهرة التضخم المستورد.

وفىما يتعلق بالميل المتوسط للادخار (الادخار كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى) والميل الحدى للادخار (الزيادة فى الادخار كنسبة من الزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى) فإنه يتناسب عكسيا مع التضخم، فكلما ارتفع الميل المتوسط أو الميل الحدى للادخار فى أى دولة فإن ذلك يعنى تهيئة الظروف لانخفاض معدل التضخم، والعكس عندما ينخفض الميل المتوسط والميل الحدى للادخار حيث يؤدى ذلك إلى انخفاض الادخار لصالح الاستهلاك بما يعنى تزايد الطلب بشكل يقود إلى زيادة معدل التضخم إذا لم يتزايد عرض السلع والخدمات بشكل يستجيب للزيادة فى الطلب.

وبالنسبة لتأثير الميل للاستهلاك على حركة معدل التضخم فى أى دولة فإنه عكس تأثير الميل للادخار تماما. ويتناسب الميل للاستهلاك طرديا مع معدل التضخم، حيث يؤدى تزايد لزيادة التضخم وانخفاضه لانخفاض التضخم وخاصة فى الاقتصادات التى لا تتمتع بمرونة عالية فى عرض السلع والخدمات.

وفيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة التي تتضمن جانبي الإيرادات العامة والنفقات العامة، فإنه إذا كانت النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة (حالة عجز الموازنة) فإن ذلك يفتح الباب أمام زيادة معدل التضخم إذا قامت الدولة بتمويل عجز الموازنة من خلال إصدار النقود بلا غطاء إنتاجي أو ذهبي. أما إذا قامت الدولة بتمويل هذا العجز من خلال الاقتراض الداخلي -أئون وسندات الخزنة- فإنها تقوم بامتصاص جانب من السيولة النقدية من السوق الداخلي لتمويل العجز في الموازنة بشكل يقلل تأثير هذا العجز على معدل التضخم، لكن القروض الداخلية التي حصلت عليها الدولة عندما تعود إلى المستهلكين في صورة سيولة نقدية عندما يحل أجل أئون الخزنة وسنداتها فإنها تتحول إلى طلب فعال يمكن أن يؤدي لزيادة التضخم. أما إذا قامت الدولة بالاقتراض الخارجي لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة فإن تأثير ذلك على التضخم يتوقف على نمط الإنفاق العام، لكنه في النهاية يعني أن الطلب العام على السلع والخدمات أعلى من الإيرادات العامة وهو ما يشجع على زيادة معدل التضخم.

وبالنسبة لتأثير حالة النمو في الاقتصاد على معدل التضخم فإن حالة الركود تعني انخفاض الطلب. وبرغم ذلك من الضروري أن يؤدي لانخفاض في معدل التضخم، إلا أن حدوث ذلك يتطلب توافر حالة المنافسة الكاملة أو

شبه الكاملة فى الاقتصاد، وهى حالة غير واقعية فى كل اقتصادات العالم فى الوقت الراهن، ولذلك فإن حدوث الركود قد يتوافق مع ارتفاع الأسعار كما أشرنا فى تناولنا للتضخم الركودى وذلك فى ظل سيادة أنماط الاحتكار واحتكار القلة وتنافس القلة فى غالبية اقتصادات العالم. أما فى حالات الانتعاش الاقتصادى فإن الدخول الموزعة نتيجة رفع مستوى تشغيل الجهاز الإنتاجى القائم أو نتيجة تشغيل الاستثمارات الجديدة تتحول إلى طلب بأسرع من ظهور إنتاج الاستثمارات الجديدة والزيادة فى مستوى التشغيل بما يؤدي لخلق ضغوط تضخمية وخاصة أن تنفيذ أى استثمارات جديدة أو رفع مستوى تشغيل الجهاز الإنتاجى القائم يعنى من البداية وجود طلب إضافى على مدخلات الإنتاج وعلى السلع الاستثمارية بما قد يساهم فى تغذية التضخم إلا إذا اتخذت السلطات الاقتصادية والنقدية الإجراءات الكفيلة بمحاصرته. ولكن إذا كانت بدايات الانتعاش الاقتصادى يمكن أن تؤدي لزيادة معدل التضخم فإن ظهور إنتاج الاستثمارات الجديدة والإنتاج الناجم عن رفع مستوى تشغيل الجهاز الإنتاجى القائم يؤدي إلى زيادة عرض السلع والخدمات بشكل يمكن أن يؤدي إلى جمود أو حتى تراجع معدل التضخم.

قياس التضخم

بالرغم من أن التضخم كظاهرة تتجسد فى صورة ارتفاع الأسعار - باستثناء التضخم المكبوت - تبدو ظاهرة من السهل قياسها، إلا أن الأمر ليس كذلك فى الواقع. فمن السهل قياس معدل ارتفاع سعر سلعة معينة خلال فترة محددة بشكل دقيق، لكن قياس معدل ارتفاع أسعار السلع والخدمات بصفة عامة وهو مؤشر التضخم ينطوى على صعوبات كبيرة لأنه يتوقف على الأوزان النسبية^(١) للسلع والخدمات الداخلة فى سلة قياس التضخم. ويمكن بتغيير الأوزان النسبية للسلع والخدمات المختلفة التى يستهلكها أى بلد أن نحصل على معدلات تضخم متباينة وذلك لأن معدل ارتفاع سعر كل سلعة أو خدمة يختلف عن معدل ارتفاع سعر باقى السلع والخدمات. وفى بعض الأحيان تقوم الإدارة الاقتصادية للدولة المسئولة عن حساب المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصاد فى هذه الدولة وضمونها مؤشر التضخم بتغيير سلة قياس التضخم بزيادة الأوزان النسبية للسلع التى لم ترتفع أسعارها إلا بشكل محدود، وذلك لتظهر معدل التضخم على أنه

(١) يقصد بالوزن النسبى للسلمة، حصتها من إجمالى استهلاك المجتمع، وتختلف من سلعة إلى أخرى، ويختلف تقديرها من جهة لأخرى حسب تقدير الجهة لدى الاحتياج للطلب على السلعة.

منخفض إذا كان ذلك يخدم أهدافها السياسية الداخلية أو يعزز مكانتها الاقتصادية على الصعيد الخارجى. لكن مثل تلك القياسات غير الواقعية للتضخم ليست سوى نوع من الخداع وتعتمد التضليل يؤدي لفقدان الإدارة الاقتصادية للدولة مصداقيتها على الصعيدين الداخلى والخارجى إذا كان التضخم الواقعى المعاش والمحسوس من أبناء أى مجتمع أكبر من المعدلات التى نعلن عنها الدولة. لذلك ولأغراض الشفافية والوضوح الضرورىين لبناء أى توقعات أو اتخاذ أى قرارات استهلاكية أو استثمارية على أسس صحيحة، فإنه ينبغى على الإدارة الاقتصادية للدولة أن تحسب معدلات التضخم على أسس واقعية بناء على سلة متنوعة تعكس الأوزان النسبية لاستهلاك السلع والخدمات فى أى مجتمع، وهذا يظهر مدى صعوبة التضخم.

آثار التضخم

هناك سلة متنوعة من الآثار التي تنتج عن وجود ظاهرة التضخم في أى اقتصاد، وهذه الآثار لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويمكن إيجاز هذه الآثار فيما يلي:

١- إعادة توزيع الدخل :

يعد أهم أثر لسيادة ظاهرة التضخم في أى اقتصاد هو إعادة توزيع الدخل في المجتمع، فأصحاب الدخل الثابتة وشبه الثابتة من العمال والموظفين وأرباب المعاشات يتعرضون لأكثر الآثار السلبية للتضخم حيث تنخفض دخولهم الحقيقية ^(١) نظرا لأن الدخل الاسمية لهم إذا تزايدت في ظل التضخم فإنها تزيد بمعدلات أقل من معدلات التضخم، كما أنها لا تتزايد في العادة إلا بعد حدوث التضخم بفترة. وهناك تفاوتات كبيرة في تأثير التضخم على أصحاب الدخل الثابتة وشبه الثابتة حيث يتمكن المنضمون منهم إلى اتحادات وتنظيمات نقابية قوية من الحصول على زيادات قوية في الأجور والرواتب تقلل التأثيرات السلبية للتضخم على دخولهم الحقيقية، في

(١) الدخل الاسمية هي الدخل النقدي، أما الدخل الحقيقية فإنها القوى الشرائية للدخل الاسمية من السلع والخدمات.

حين يتعرض غير المنضمين منهم إلى مثل تلك الاتحادات والنقابات إلى تآكل دخولهم الحقيقية نظرا لعدم وجود التنظيم القادر على الدفاع عن حقوقهم.

وبالمقابل فإن أرباب العمل من منتجي السلع والخدمات يمكنهم تحقيق زيادات في دخولهم الحقيقية لأن ارتفاع أسعار ما ينتجونه من سلع وخدمات يسبق زيادة الأجور والرواتب التي يدفعونها للعمال والموظفين الذين يعملون لديهم، فضلا عن أن معدلات زيادة أسعار السلع والخدمات تفوق معدلات زيادة الأجور والرواتب في العادة في الدول غير المتقدمة صناعيا. وحتى إذا زادت الأجور والرواتب بمعدلات تساوى أو تفوق معدلات زيادة أسعار السلع والخدمات فإن ذلك يكون مرتبطا بزيادة إنتاجية العمل بما يؤدي في النهاية إلى تعويض أرباب العمل.

وباختصار يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل لصالح أرباب العمل وبالنسبة من ينتجون سلعا تكون مرونة الطلب عليها محدودة، وفي غير صالح أصحاب الدخل الثابتة وشبه الثابتة من العمال والموظفين وأرباب المعاشات.

ومن المؤكد أن هذا النمط من تأثير التضخم على عملية إعادة توزيع الدخل يؤدي على هذا النحو إلى الإضرار بفئات الدخل المحدودة والوسطى لصالح فئات الدخل العليا بما يزيد الفجوة بين الطرفين ويؤدي إلى حالة من سوء توزيع الدخل يمكن أن ينجم عنها توترات سياسية واجتماعية.

٢- إعادة تقويم الأصول :

يؤدى التضخم إلى إعادة تقويم الأصول فى أى مجتمع، فالذين تتركز أصولهم فى حيازة النقود بشكل مباشر أو فى صورة ودائع مصرفية أو أوراق مالية ثابتة القيمة والعائد (السندات) يتعرضون لتآكل القيمة الحقيقية لأصولهم بما يصيب مركزهم الاقتصادى بتدهور نسبى فى المجتمع. وفى الغالب يكون هؤلاء ممن ينتمون إلى الطبقة الوسطى أو حتى من الطبقة العليا ممن لا ينجون من المخاطرة فى أسواق الأسهم أو فى الاستثمارات المباشرة ويفضلون الاستثمار فى السندات مضمونة العائد. وهؤلاء كما أشرنا يتعرضون لتدهور فى قيمة أصولهم بسبب التضخم.

أما الذين تتركز أصولهم فى الأراضى والعقارات والذهب والأصول الإنتاجية القائمة فإن قيمة أصولهم تتزايد فى ظل التضخم بنفس معدل زيادة الأسعار فى المتوسط بما يعزز مركزهم الاقتصادى. ومن البديهي أن هناك تفاوتاً بين تحسن القيمة النسبية لأصول المجموعات المختلفة وثروتها من أصحاب الأراضى والعقارات والذهب والأصول الإنتاجية القائمة تبعاً لمدى التفاوت فى ارتفاع أسعار الأصول التى يملكونها.

ومن المنطقى أن تؤدى إعادة تقويم الأصول فى أى مجتمع فى حالات التضخم الممتدة إلى إعادة تشكيل خريطة النفوذ الاقتصادى والسياسى والاجتماعى فى أى بلد لصالح الفئات التى زادت قيمة أصولها نسبياً فى ظل التضخم.

٣- اضطراب حسابات الادخار والاستثمار :

إذا كان التضخم يعنى انخفاض القدرة الشرائية للنقود فإن أصحاب الدخول الثابتة وشبه الثابتة يتعرضون لانخفاض القدرة الشرائية لدخولهم، ونظرا لأن الجانب الأعظم من السلع التى تستهلكها هذه الفئات هى سلع ضرورية فإن طلبهم عليها يكون غير مرن ومع زيادة أسعارها تزيد النسبة التى يخصصونها من دخولهم لتمويل الاستهلاك، وذلك على حساب النسبة التى كانوا يوجهونها إلى الادخار، وهذا الأثر سلبى بالنسبة للادخار بصفة عامة.

أما بالنسبة لأرباب العمل من منتجى السلع والخدمات الذين يستفيدون من إعادة توزيع الدخول لصالحهم فى ظل التضخم فإن النسبة التى كانوا يحتجزونها كادخار من دخولهم تأخذ فى التزايد. ولكن نظرا لأن المدخرات فى صورتها النقدية أو فى صورة الاستثمارات ثابتة أو شبه ثابتة القيمة والعائد (السندات) تتعرض للتآكل فإن المدخرات المتزايدة لدى أرباب الأعمال فى فترات التضخم تتحول بشكل سريع إلى إحدى وجهتين: فإما أن تتحول إلى استثمارات تنتج السلع والخدمات وهذا هو الاتجاه الغالب فى الدول الصناعية المتقدمة التى تتوافر فيها فئة واسعة من المنظمين ورجال الأعمال الكفاء وتتوافر لأبنائها ثقافة استثمارية جيدة تراكمت لديهم بشكل تاريخى.

ولما أن تحول إلى شراء الأراضى والعقارات والمعادن النفيسة وعلى رأسها الذهب وهذا هو الاتجاه الغالب فى الدول غير المتقدمة. وفى الحالة الأولى السائدة فى الدول المتقدمة فإن استثمار أرباب الأعمال لمخزاتهم المتزايدة بسبب التضخم يؤدي إلى زيادة قدرة اقتصاد الدولة على إنتاج السلع والخدمات بما يؤدي إلى تجميد معدل التضخم أو حتى تخفيضه، على عكس الدول غير المتقدمة صناعيا التي يؤدي استثمار أرباب العمل فيها لمخزاتهم المتزايدة بسبب التضخم فى شراء الأراضى والعقارات والذهب إلى ارتفاع جنونى وغير منطقى فى أسعارها وإلى إبقاء عرض السلع والخدمات فى حالة من الجمود تساهم فى زيادة احتمالات تصاعد التضخم وجموحه.

وعلى صعيد آخر تؤدي سيادة ظاهرة التضخم فى اقتصاد أى دولة إلى تشجيع حائزى الأموال على شراء الأسهم وهى متغيرة القيمة والعائد وهو أمر يمكن أن يساهم فى إنعاش البورصات فى هذه الدولة بشكل يمكن أن يؤدي لتحويلها إلى آلية رئيسية لتمويل الاستثمارات أو يعزز دورها فى هذا الصدد، وذلك إذا ظل التضخم فى حدود معقولة، ولكن إذا اتجه للصعود بقوة فإنه يخلق حالة من الاضطراب فى البورصة فى ظل اضطراب التوقعات بشأن المستقبل الاقتصادى للوحدات الإنتاجية التى يتم تداول أسهمها فى البورصة.

ومن ناحية أخرى يؤدي التضخم المتمثل فى ارتفاع أسعار السلع والخدمات إلى خلق حالة من الاضطراب فى حسابات الاستثمار التى تكون مبنية على توقعات أسعار مدخلات الإنتاج وأجور العمالة وأسعار المنتجات وهى كلها تكون متغيرة فى ظل التضخم وتحديدا إذا كانت معدلات ارتفاعه كبيرة.

ويمكن أن يؤدي الاضطراب فى حسابات الاستثمار إلى تجميد الاستثمارات عند المستويات المرتفعة للتضخم بما يؤدي لتحويل المدخرات إلى المضاربة التى تقود الاقتصاد تجاه موجة تضخمية منفصلة أو جامحة.

٤- التضخم وعجز الموازنة العامة للدولة :

إذا كان عجز الموازنة العامة للدولة يساهم فى تغذية التضخم فإن تزايد معدلات التضخم يساهم هو الآخر فى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة حيث إن التضخم الذى يتمثل فى ارتفاع أسعار السلع والخدمات يؤدي إلى ارتفاع قيمة الإنفاق الحكومى على شراء السلع والخدمات. كما أن ارتفاع معدلات التضخم الذى يؤدي إلى زيادة الأجور والمرتبات يعنى زيادة مخصصات الأجور والرواتب فى جانب الإنفاق فى الميزانية العامة للدولة بما يزيد من بنود الإنفاق المغذية لعجز الموازنة.

كذلك فإن الدولة قد تكون مضطرة فى ظل تزايد معدلات التضخم، إلى

زيادة مخصصات دعم السلع والخدمات الأساسية حتى تتفادى حدوث توترات سياسية واجتماعية تؤثر سلبيا على النظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى القائم. وبالطبع تؤدي زيادة مخصصات دعم السلع والخدمات إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة. ومع محاولات الدولة تمويل هذا العجز فإنها تلجأ بالذات فى الدول غير المتطورة صناعيا إلى أساليب تؤدي إلى زيادة معدل التضخم لتخلق حلقة مفرغة من تغذية التضخم لعجز الموازنة العامة للدولة، وتغذية عجز الموازنة للتضخم.

٥- التضخم المكبوت وكفاءة تخصيص الموارد :

يؤدي نمط خاص من أنماط التضخم وهو التضخم المكبوت إلى تشويه هيكل الأسعار فى الدولة التى تعاني منه، ويؤدي نتيجة لذلك إلى إضعاف كفاءة تخصيص الموارد فى الدولة. ونظرا لأن تدخل الدولة لتحديد أسعار منخفضة لبعض السلع عن السعر الذى يمكن أن يسود فى حالة التفاعل الحر بين العرض والطلب يتركز أساسا على السلع الضرورية فإن انخفاض الأسعار الفعلية لهذه السلع من أسعارها التى يمكن أن تسود فى تفاعل حر بين العرض والطلب يؤدي إلى انصراف المنتجين عن إنتاجها واتجاههم إلى إنتاج سلع وخدمات لا تقوم الدولة بتحديد أسعار تحكمية منخفضة لها. وإذا لم تقم الدولة بإلزام المنتجين أو بعضهم بإنتاج الخدمات والسلع التى تحدد

أسعارها تحكميا فإن عرض هذه السلع والخدمات يتراجع بما يزيد من التضخم المكبوت من ناحية، ويؤدي من ناحية أخرى إلى اتجاه عناصر الإنتاج إلى إنتاج سلع غير ضرورية أو مخصصة للتصدير على حساب السلع الضرورية التي تضطر الدولة لاستيرادها. وعندما تستورد الدولة سلعاً ضرورية من الخارج وتقوم ببيعها بأسعار مدعومة فإنها تكون كمن قدم دعماً للمنتج الخارجى لبيع سلعته بأسعار منخفضة فى أسواق هذه الدولة وذلك على حساب المنتج المحلى الذى يفرض عليه أن يبيع بأسعار منخفضة أى يقدم بنفسه الدعم للمستهلكين بدلا من الدولة.

أما إذا قامت الدولة بالزام المنتجين بإنتاج بعض السلع الزراعية أو الصناعية لبيعها بأسعار تقل عن الأسعار التى يمكن أن تسود لها فى أى تفاعل حر بين العرض والطلب فإن ذلك يقلل حوافز زيادة الإنتاجية والإنتاج ويؤدي إلى حالة من التدهور فى إنتاج هذه السلع وإلى تدهور جودتها ومواصفاتها.

وفضلا عن الأثر الاقتصادية فإن المنتجين الذين يتعرضون للإجبار من الدول على إنتاج سلع معينة بأسعار منخفضة تحددها الدولة يتولد لديهم شعور بالقهر يمكن أن يؤدي إلى حدوث توترات سياسية واجتماعية. وربما يكون المثال التقليدى الذى تكرر فى غالبية دول العالم هو إجبار الدولة

للمزارعين على زراعة بعض المحاصيل الأساسية مع قيام الدولة بشراء تلك المحاصيل بأسعار تقل عن الأسعار التي يمكن أن تسود لها فى أى تقاعل حر بين العرض والطلب بما يقود إلى انخفاض إنتاجية الأرض من تلك المحاصيل، وإلى تهرب المزارعين من زراعتها بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، وإلى اتجاه المزارعين إلى زراعة أراضيههم بالمحاصيل التى لا تحدد الدولة أسعارها تحكيميا حتى يمكنهم رفع دخولهم وإيقاف استنزاف الدولة لهم.

٦- تأثير التضخم على التجارة الخارجية وأسعار الصرف :

يؤدى ارتفاع معدل التضخم المتجسد فى ارتفاع أسعار السلع والخدمات فى أى دولة إلى ارتفاع أسعار صادراتها وهو ما يؤدى إلى إضعاف قدرتها التنافسية فى الأسواق الخارجية ويؤدى بالتالى إلى انخفاض حصيلتها. وبالمقابل فإنه إذا لم تكن الدول الأخرى تعاني من تضخم مماثل فإن أسعار واردات الدولة من هذه الدول الأخرى تبقى شبه ثابتة بما يؤدى إلى زيادة واردات الدولة منها. ومع تراجع الصادرات وتزايد الواردات فى الدولة التى تعاني من التضخم فإن الميزان التجارى لهذه الدولة يتعرض لمؤثرات سلبية، فإذا كان يحقق فائضا تجاريا فإن هذا الفائض يتقلص، وإذا كان يحقق عجزا تجاريا فإن هذا العجز يتجه للتزايد.

ومن المؤكد أن تزايد الاحتياجات من النقد الأجنبي لتمويل الواردات أو لتمويل العجز التجارى فإن عملة الدولة تتعرض لضغوط قوية تجاه تخفيض أسعارها مقابل العملات الحرة الرئيسية وعلى رأسها الدولار الأمريكى الذى يهيمن على أكثر من ٦٠٪ من إجمالى الاحتياجات الدولية لكل دول العالم فى الوقت الراهن.

وبرغم أن تراجع سعر صرف عملة أى دولة يمكن أن يؤدى إلى زيادة القدرة التنافسية لصادراتها، إلا أن تزايد هذه الصادرات فعليا يتوقف على مرونة الطلب الخارجى على هذه الصادرات وعلى قدرة الجهاز الإنتاجى للدولة على الاستجابة لأى زيادة فى الطلب الخارجى على السلع التى ينتجها.

ويمكن القول بصفة عامة إن أى اقتصاد وأى مجتمع يمكنه التعايش مع معدل تضخم معتدل فى حدود تقل عن ١٠٪ سنويا حسبما يتفق غالبية المفكرين، لكن عندما يزيد معدل التضخم عن ذلك فإنه يخلق سلة متنوعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية غير المواتية بما يستدعى وضع السياسات الاقتصادية المتنوعة لمكافحة التضخم.

سياسات مكافحة التضخم

طرحَت المدارس الفكرية الرئيسية مواقفها من مكافحة التضخم بالصورة التي تنسجم مع رؤية كل مدرسة لأسباب التضخم. فقد ركز النقديون الذين يفسرون أسباب التضخم على أنها نمو النقود بمعدلات أسرع من معدلات نمو إنتاج السلع والخدمات، على مكافحة التضخم عن طريق جعل معدل النمو في عرضي النقود أقل من معدل النمو في الدخل القومي، وركزوا أيضا على ضرورة استخدام الآليات النقدية وتحديد سعر الفائدة وسعر الصرف كمركزات رئيسية في مكافحة التضخم. كما تبنا سياسات تجميد الأجور وتخفيض الإنفاق العام علي الدعم السلي لمكافحة التضخم.

أما الكينزيون فقد ركزوا على مكافحة التضخم عن طريق تخفيض الإنفاق العام وزيادة الضرائب لامتناع السيولة وتحديد الزيادات في الأسعار والأجور بشكل متواز ومعتدل وقائم على أسس واقعية لكنه ذو طابع تحكمي أو اتفاقي. واستخدام حركة أسعار الفائدة في مكافحة التضخم حيث تؤدي زيادة أسعار الفائدة إلى زيادة حوافز الادخار على حساب الاستهلاك مما يؤدي لتخفيض معدل نمو الطلب بما يؤدي إلى تجميد الأسعار أو تخفيضها.

أما المفكرون الذين ينتمون إلى المدارس الفكرية المرتبطة بالفكر الماركسي

فإنهم ركزوا على ضرورة تخليط الأسعار بشكل واقعي للتحكم فى معدل التضخم، وركزوا أيضا على ضرورة إصلاح الخلل الهيكلى فى بنية الاقتصادات المصابة بالتضخم بشكل ممتد، والعمل على تنويع هذه الاقتصادات وعلى رفع إنتاجية القطاعات المختلفة فيها لزيادة الإنتاج -العرض- بما يخفف الضغوط التضخمية التى يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد. كما ركزوا أيضا على ضرورة تقليل التفاوت فى الدخل لضبط الميل للاستهلاك ومكافحة التضخم. كما ركزوا على ضرورة العمل على رفع درجة الاكتفاء الذاتى من خلال سياسة الإحلال محل الواردات لتقليل احتمالات استيراد التضخم عبر التجارة الخارجية.

والحقيقة أن الظروف الاقتصادية التى تختلف من دولة إلى أخرى تقتضى من السلطات الاقتصادية فى كل دولة أن تنتقى الآليات الملائمة لظروفها لمكافحة التضخم من الآليات التى طرحتها كافة المدارس الفكرية لعلاج ظاهرة التضخم. ومن الضرورى فى هذا الصدد أن نؤكد على أنه إذا كان التضخم ينشأ عن زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاح من السلع والخدمات بما يؤدى لارتفاع أسعارها، وأيضا عن وجود الأنماط المختلفة للاحتكار من الاحتكار الكامل إلى المنافسة الاحتكارية مورا باحتكار القلة والنسبة يمكن أن تؤدى لارتفاع الأسعار حتى فى ظل الطلب، فإن سياسات مكافحة التضخم ينبغى أن تركز على التأثير فى عرض السلع والخدمات وفى الطلب عليها، وينبغى أن تركز أيضا على مكافحة الأشكال المختلفة للاحتكار التى يمكن أن

تؤدي لحيوث التضخم فى حالات الانتعاش أو الركود الاقتصادى على السواء.

وفيما يتعلق بمكافحة التضخم عن طريق زيادة عرض السلع والخدمات من الضرورى للدولة التى تعاني من التضخم ولأى دولة بصفة عامة أن تعمل على رفع مستوى الإنتاجية فى القطاعات المختلفة لاقتصادها عن طريق رفع مستوى التعليم والتدريب والتحديث التكنولوجى. كذلك فإنه من الضرورى على الدولة التى تعاني من التضخم أن تعمل على حفز الاستثمارات الخاصة وزيادة الاستثمارات العامة المنتجة للسلع والخدمات مع التركيز على إعطاء حوافز وإعفاءات للاستثمارات فى قطاعات الإنتاج السلعى التى يحتاجها المجتمع والتى يعاني المجتمع من ارتفاع أسعار السلع التى تنتجها بمعدلات سريعة، أو بمعنى آخر على الدولة التى تعاني من التضخم وتعمل على حفز الاستثمارات الجديدة أن تستخدم الأدوات المالية والنقدية لتوجه تلك الاستثمارات فى اتجاه يؤدي لتنويع بنيان الاقتصاد وجعل إنتاجه من السلع والخدمات يتوافق مع الاحتياجات الاجتماعية منها بما يؤدي لتقليل احتمالات تزايد معدل التضخم.

كذلك فإنه على الدولة التى تعاني من التضخم أن تعتمد إلى تحريك أسعار الفائدة بشكل من لحفز الاستثمارات كآلية لزيادة عرض السلع والخدمات من ناحية مع الحفاظ على مستوى ادخار يكفل تمويل الاستثمارات ومستوى من

الاستهلاك والطلب يكفل تسويق إنتاج هذه الاستثمارات.

كذلك فإن الدولة يمكنها التأثير فى حجم الطلب عن طريق أسعار الفائدة وعن طريق امتصاص السيولة من خلال طرح السندات الحكومية وهى متوسطة وطويلة الأجل بطبيعتها بدلا من طرح أذون الخزانة قصيرة الأجل، وذلك كآلية لمكافحة التضخم. ويمكن للسندات أن تكون آلية فعالة فى مكافحة التضخم إذا استخدمت فى تمويل الاستثمار بحيث تؤدى وظيفة إيجابية مزدوجة وهى امتصاص السيولة من جهة وزيادة عرض السلع والخدمات من جهة أخرى لدى استخدامها فى تنفيذ استثمارات منتجة للسلع والخدمات الضرورية للمجتمع.

كذلك فإنه من الضرورى للدولة وهى تحاول علاج ظاهرة التضخم أن تعمل على تحقيق التوازن فى الميزانية العامة للدولة عن طريق ضبط الإنفاق العام قدر الإمكان ووضع تحت رقابة الهيئات الشعبية حتى لا يتسرب فى دهايز الفساد ويتحول لعامل مسبب للتضخم دون تحقيق الفوائد الاجتماعية العامة المرجوة منه. ومن الضرورى للدولة التى تعاني من التضخم أن تعمل على استبعاد تمويل الإنفاق العام عن طريق إصدار النقود بلا غطاء إنتاجى أو ذهبى لأن هذه النقود العارية من الغطاء هى عنصر أساسى فى إحداث الموجات التضخمية. ومن الضرورى أن نؤكد فى هذا الصدد على ضرورة أخذ وجهة نظر النقديين فى الاعتبار وجعل معدل نمو النقود مساويا أو يقل عن معدل نمو الدخل القومى.

ومن ناحية أخرى فإنه عندما ترتفع معدلات التضخم لدى الشركاء التجاريين لأي دولة فإنها تؤدي إلى ارتفاع أسعار واردات هذه الدولة من شركائها بما قد يؤدي إلى تخفيض تلك الواردات، وقد لا يؤدي لتخفيضها بشكل ملموس إذا كانت واردات ضرورية ولا بدائل لها. وفي كل الأحوال فإن ارتفاع أسعار الواردات وما يؤدي إليه من استيراد التضخم يتطلب من الدولة المستوردة أن تحاول السيطرة على التضخم المستورد عن طريق اتخاذ السياسات الكفيلة بتشجيع الاعتماد على الإنتاج المحلي بدلا من الاستيراد مع التركيز على أن تكون تلك السياسات تلقائية وليست تحكمية، وأعنى بالسياسات التلقائية السياسات الكفيلة بحفز الإنتاج المحلي ورفع قدرته التنافسية ليصبح بديلا جيدا من ناحية السعر والجودة للواردات.

وبرغم تركيزنا في كافة سياسات مكافحة التضخم على أن تكون ذات طابع تلقائي وليس تحكميا فإن هناك حالات استثنائية لا يمكن مكافحة التضخم خلالها إلا بصورة تحكمية من خلال التحديد الرسمي المقترن بالرقابة الصارمة للأسعار والعقوبات الرادعة لمن يتجاوزها مثل حالات الطوارئ عند أي كارثة، أو حالات الحرب أو حالات جموح التضخم بشكل ينطوي على آثار تدميرية للاقتصاد.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٣
المدارس الفكرية وظاهرة التضخم	٥
أنواع التضخم	١٢
العوامل المؤثرة على التضخم	٢٦
قياس التضخم	٣١
آثار التضخم	٣٣
سياسات مكافحة التضخم	٤٣

الهدف الأساسى من هذه السلسلة هو تبسيط المفاهيم والمصطلحات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التى تستخدم يوميا تقريبا دون أن يعى الجمهور معناها بوضوح، فمن المدهش أن غالبية المثقفين العرب ناهيك عن الجمهور العادى لا يدرك الفرق بين ميزان المدفوعات والميزان التجارى أو بين التضخم والانكماش، كما لا يعرف إلا النثر اليسير عن النظم السياسية والنظم الاقتصادية، وماهى العلاقات الدولية وآلية عمل المنظمات الدولية سواء السياسية أو الاقتصادية.. إلخ. لذلك كان ظهور هذه السلسلة حتميا لتلأى ذلك النقص الثقافى المروع ولسد الفجوة بين الشخص العادى والخبير المؤهل، وهى ضرورة استوجبها تأثير تلك المفاهيم تأثيرا متناميا ومباشرا على حياتنا وعلى مجتمعاتنا وعلى مجمل النشاط البشرى عموما.

وقد روعى فى هذا التبسيط أن يلم بالمفاهيم الأساسية وأن يكون كافيا بشكل كبير لفهم الموضوعات محل البحث. كما روعى أيضا بشكل أساسى أن يكون فى متناول فهم الطالب من سن ١٤ سنة فأكثر.

فهذه السلسلة هى دون شك مهمة لتكرين وعى ثقافى شامل يساهم فى التفاعل مع متطلبات عالم القرن الواحد والعشرين بفاعلية وإيداراك لما يتطلبه هذا العالم من إلمام بهذه المفاهيم الأساسية.

محمود الغالى